http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2036) السنة الثامنة - الأثنين (7) شباط 2011

في لقاء مع وزير الخارجية الفلسطيني

كركوكي: نأمل أن تلعب ممثلية دولة فلسطين دورها الفاعل لتعزيز العلاقات

□ أربيل / سالي جودت

استقبل رئيس برلمان كردستان الدكتور كمال كركوكي في أربيل، وزير الخارجية الفلسطيني الدكتور رياض المالكي ووفداً رفيعاً مرافقاً له، ضم الدكتور تيسير فرحات مساعد الوزير وفادي الحسين مدير مكتب وزير الخارجية وعبدالحكيم الزريقي ممثل السفارة الفلسطينية في الأردن، لبحث أفضل السبل التي تصب في تعزيز العلاقات .

وخلال لقاء حضره مدير دائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان فلاح مصطفى ، رحب الدكتور كمال كركوكي رئيس برلمان كردستان بوزير الخارجية الفلسطيني والوفد المرافق له، وألقى الضوء على العلاقات التاريخية العريقة بين الشعبين الكردستاني والفلسطيني، معبراً عن أمله في بذل المزيد من أجل توطيد هذه العلاقات على مختلف الصعد، وأن تلعب ممثلية دولة فلسطين عبر فتح قنصلية لها دورها الفاعل في تمتين هذه العلاقات.

في المقابل قدم وزير الخارجية الفلسطيني الدكتور رياض المالكي شكره لرئيس برلمان كردستان وشعب كردستان، وقال إن زيارتنا هذه تأتي للتأكيد على تعزيز العلاقات الأخوية والتاريخية بين الشعبين الفلسطيني والكردستاني، وقال إنه عقب الزيارة التاريخية للرئيس الفلسطيني أبو مازن الى إقليم كردستان فإن جهوداً مكثفة تبذل لفتح قنصلية فلسطينية في الإقليم في القريب العاجل والعمل على مختلف الاتجاهات لتمتين العلاقات بين الجانبين ولاسيما العلاقات بين المجلس التشريعي الفلسطيني وبرلمان كردستان وتبادل وجهات النظر بين الجانبين والإفادة المتبادلة من التجارب، كما تم في اللقاء الإشارة إلى النضال المشترك للشعبين الفلسطيني والكردستاني في سبيل نيل الحقوق المشروعة.

وفي اللقاء أشار الدكتور كمال كركوكي بحسب موقع برلمان كردستان إلى الأوضاع السياسية في العراق وما مورس بحق إقليم كردستان من إجحاف أثناء الانتخابات، وقال إنه لا يزال مصير جزء كبير من أرض إقليم كردستان رهن تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي.

وأضاف أن إقليم كردستان قَبل نتائج الانتخابات من أجل حل كامل للمشاكل العالقة ولاسيما مشكلة كركوك والمناطق المستقطعة المتنازع عليها وقضية البيشمركة والميزانية والتعداد السكاني والقضايا الأخرى وفق الدستور العراقي وتحرير أبناء تلك المناطق من المآسي.

تمت قراءته الأولى في البرلمان

مشروع قانون لإعادة أملاك الدولة المستغلة من قبل الأحزاب

□ السليمانية /آكانيوز

في وقت ناقش برلمان كردستان مشروع قانون لإعادة المباني العامة المستغلة من الأحزاب المختلفة في الإقليم

ترى الأحزاب الكردستانية أن أفضل طريقة لمعالجة هذه المسألة تتمثل في إصدار قانون بشأنها. وكان رئيس حكومة إقليم كردستان الدكتور برهم صالح قد قال في مؤتمر صحفي عقده يوم الاثنين الماضي بمدينة السليمانية(٣٦٤) كم شمال شرقي العاصمة العراقية بغداد إن "هناك أملاكا حكومية يستفيد منها الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، وحركة التغيير".

وكان المتحدث الرسمي باسم حركة التغيير محمد توفيق رحيم قد قال في وقت سابق لوكالة كردستان للانباء انه "عندما يعيد الحزب الديمقراطي الكردستاني الاملاك الحكومية التي يقوم باستغلالها، فان حركة التغيير ستكون أول جهة تقتدي به وتعمل على اعادة الاملاك الحكومية المستغلة من قبلها".

وقال المتحدث الرسمي وعضو المكتب السياسي في الاتحاد الوطني الكردستاني آزاد جندياني ان "هناك مشروع قانون في برلمان اقليم كردستان لاعادة الممتلكات الحكومية التي تستغلها الاحزاب الكردية في الاقليم، ومن دون شك فانه عند صدور قانون عن البرلمان فان الاتحاد الوطني والائتلاف الكردستاني سيلتزمون به". واضاف ان "حديث رئيس الحكومة برهم صالح في المؤتمر الصحفي الذي عقده بمدينة السليمانية يهدف الى اطلاع الناس على ان حركة التغيير التي تدعي انها المدافعة عن ممتلكات المواطنين، هي نفسها تستغل بعض تلك الممتلكات". بدوره، قال المسؤول الاعلامي لقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في السليمانية آري شيخ محمد هرسين لـ(آكانيوز) ان "العدالة كانت واحدة من شعارات المؤتمر الثالث عشر للديمقراطي الكردستاني، وبما اننا صادقون مع شعاراتنا، ينبغي علينا اعادة جميع الممتلكات العامة الى حكومة اقليم كردستان، لأننا ان لم نفعل ذلك فلن نكون قد نفذنا شعاراتنا".

وتابع هرسين القول انه "بغية اعادة ممتلكات الدولة المستغلة من قبل الاحزاب الى الحكومة، نفضل القيام بالعملية عبر التنسيق مع البرلمان ومجلس وزراء الاقليم".

وكان عضو مجلس الشورى في الجماعة الاسلامية الكردستانية زانا روستايي قد قال في وقت سابق لـ(آكانيوز) انه "لا يوجد اي مبنى حكومي لدى الجماعة الاسلامية، فقد اعادت جميع المباني منذ عام ٢٠٠٣ الى حكومة اقليم كردستان" مبيناً ان "برنامج اعادة ممتلكات الدولة بدأ تنفيذها من قبل الجماعة الاسلامية.

واضاف ان "الجماعة الاسلامية تؤيد مسألة اعادة جميع الممتلكات العامة الى الحكومة، في الوقت الذي ينبغي ان يعلم الجميع بأن الاحزاب لديها حقوق امتلاك مقرات خاصة بها".

وقال نائب سكرتير الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني عبد الله حاجي محمود لـ(آكانيوز) ان "اعادة ممتلكات الدولة ينبغي ان تتم بالطرق القانونية، وحالما يصدر قانون بذلك فاننا سنلتزم به". وأشار محمود الى انه "ليست لدينا املاك عامة، وان عدداً من مباني مقراتنا هي املاك خاصة بنا، وعدداً اخر منها كانت مؤسسات تابعة لحزب البعث المنحل، ولا توجد مؤسسات نظيرة لها في حكومة اقليم كردستان الحالية". بدوره، قال عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الكردستاني أبو تارا لـ(آكانيوز) انه "في حال تنظيم قانون يقضي باعادة الاملاك التي صادرتها الاحزاب الكردستانية بعد الانتفاضة الكردية عام ١٩٩١ ضد حزب البعث المنحل الى حكومة الاقليم، فانه لا يشمل الحزبين الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني فقط، بل ان جميع الاحزاب نالت حصتها من تلك الممتلكات والدور، وكل حزب بحسب موقعه". وافاد بالقول ان "الحزب الشيوعي اقل الاحزاب انتفاعا من الممتلكات العامة، وكان لديه املاك في مدينة السليمانية ومناطق اخرى في السابق، وقد استبدلناها باماكن اخرى" مبيناً ان "افضل الطرق لمعالجة المسألة هي اصدار قانون بهذا الصدد، وفي حال وجود اي مشكلة، ففضلاً عن البرلمان والحكومة، هناك مجلس الاحزاب ولا اعتقد بأنه ستثار مشكلة على هكذا موضوع".

وقال سكرتير حزب الكادحين المستقلين الكردستانيين قادر عزيز لـ(آكانيوز) انه "الدعوة لاعادة الاملاك المستغلة من قبل الاحزاب الى الحكومة الكردستانية تعد خطوة مهمة، لأن مصادرة واستغلال تلك الممتلكات مسألة غير قانونية، وان غالبية الابنية الحكومية الحالية مستأجرة، ومن الناحية المالية فان اعادة الاملاك للدولة مسألة مهمة". واضاف انه "في السابق كانت لدينا ابنية حكومية عدة وقمنا باعادتها الى حكومة الاقليم، وحالياً ليست لدينا اية ابنية حكومية، ولو كانت لدينا اية ممتلكات عامة فاننا مستعدون لاعادتها". وتابع عزيز قوله ان "افضل طريقة لاعادة ممتلكات الدولة المستغلة من قبل الاحزاب هي اصدار قانون بشأنها في البرلمان الكردستاني، ومن دون شك فان لدى الحكومة احصائية بتلك الاملاك الموجودة لدى الاحزاب". من جهته، قال عضو المكتب السياسي للاتحاد الاسلامي الكردستاني محمد فرج لـ(آكانيوز) ان "الاتحاد الاسلامي الكردستاني ليس لديه اية املاك حكومية، وان مشروع اعادة تلك الممتلكات الى الدولة مسألة في غاية الاهمية، وتلك العملية ستدعم عمل الحكومة والاحزاب، وستؤكد التزام جميع الاطراف بالقانون".

وقال عضو البرلمان الكردستاني عن الكتلة الكردستانية آسو كريم لـ(آكانيوز) ان "مشروع قانون اعادة املاك ودور حكومة الاقليم التي تقوم الاحزاب الكردية باستغلالها قد وصل الى البرلمان الكردستاني واجريت القراءة الاولى له، وتم ارساله الى اللجان البرلمانية، ولست على اطلاع بالمرحلة التي وصل اليها المشروع".

بدوره، قال عضو اللجنة الداخلية في البرلمان الكردستاني شيروان الحيدري لـ(آكانيوز) انه "بعد القراءة الاولى لمشروع قانون اعادة ممتلكات الدولة من قبل الاحزاب، ارسلت الى اللجان البرلمانية الخاصة، ولم يكتمل التقرير الخاص بمشروع هذا القانون حتى الآن".

كـردسـتـانـيـات

نحتاج إلى أكثر من ذلك؟!

■ وديع غزوان

أثار قرار رئيس الوزراء نوري المالكي بخفض راتبه الشهري بنسبة خمسين في المئة وإعادة النصف الآخر إلى خزينة الدولة ، ردود أفعال متباينة خاصة ما يتعلق بتوقيته والمغزى منه ومدى إسهامه في حل مشاكل بل أزمات العراق الكبيرة والمعقدة ، والتي تحتاج الى استخدام صلاحيات رئيس الوزراء في تفعيل عمل مؤسسات الدولة التي تميزت بالترهل في أعداد الموظفين والبطالة المقنعة والفساد ونسب انجاز متدنية ، أكثر مما تحتاج فيه الى موقف ، مهما كان حجمه فانه يبقى فردياً وغير ملزم . ومع تقديرنا للرأي القائل بان المالكي أراد بهذا حث الباقين من الوزراء والمسؤولين على اتخاذ الخطوة نفسها ، فان موقعه يتيح له اتخاذ اكثر من ذلك ، خاصة وان البرلمان قد اشار الى انه بانتظار مشروع قانون من الحكومة يرفع اليه ، بشأن تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والمسؤولين الاخرين التي كثرت التحفظات والملاحظات الشعبية عليها منذ امد ليس بالقليل ، دون ان تلقى آذانا صاغية لها .

إن ما يعاني منه العراق وشعبه ، مشاكل متعددة وغريبة ، وليست خافية على احد من المسؤولين في الحكومة او البرلمان ، منها ما يتعلق بنسبة الفقر وحدوده رغم كوننا بلدا يزخر بالخيرات يرافق ذلك نسب بطالة عالية وارتفاع مستوى أسعار السلع الضرورية التي كان يحصل عليها المواطن من خلال البطاقة التموينية وبات عاجزاً عن توفيرها لعائلته بسبب سوء عمل وزارة التجارة التي ما انفك مسؤولوها يصرحون تارة بإلغاء البطاقة او تقليص مفرداتها الى اربع مواد ، متجاهلة حقيقة لا نظن انها لا تعرفها تتمثل بعدم وجود شيء اسمه مفردات البطاقة التموينية في كثير من المحافظات والمناطق في بغداد ، ولا ندري ان كان هناك تعمد في اعتماد اسلوب توزيع مادة او مادتين شهريا، ليضيع على المواطن (الخيط والعصفور) ويظل لا يدري اين تكمن العلة هل في التجارة ام في الوكيل ام في كليهما . نأسف ان كنا قد استغرقنا طويلاً لمناقشة مفردات البطاقة التموينية ، لكننا معذورون لانها تهم شريحة واسعة من ابناء شعبنا قدر عليها ان تضحي دون ان تكسب شيئاً . لا نريد ان نسترسل كثيراً بتعداد الأزمات الأخرى وفي شتى المجالات الامني منها او السياسي او الاقتصادي او الخدمي ، غير اننا هنا نريد ان نؤكد ان ما نحتاجه اكثر من موقف شخصي ، لان الموضوع اكبر واوسع ويتطلب تضافر جهود الجميع لتلافيها ، حيث ان المسؤولية مشتركة . صحيح ان السلطة التنفيذية تتحمل اكثر من غيرها تبعات ما حصل ويحصل ، غير ان هذا لا يعفي مجلس النواب وأعضاءه من مسؤوليته في تراكم الاخطاء عندما انشغل اعضاؤه في الدورة السابقة بتحقيق امتيازاتهم اكثر من انشغالهم بحقوق المواطنين التي نسوها ، وعندما يصر البعض منهم على ان يكون مجرد رقم في المجلس او يتصرف وكأنه موظف وليس ممثل شعب فيتعمد الغياب عن جلسات المجلس بأعذار شتى ، والمسؤولية نفسها ان لم تكن اكبر تتحملها السلطة القضائية ، عندما لا يكون لها موقف إزاء ما يشار اليه من انتهاكات لحقوق الانسان . المهم ان موقف رئيس الوزراء نبيل على المستوى الشخصي لكنه لن يحل مشاكلنا لذا فمطلوب منه ومن مجلس النواب والقضاء ، مواقف اكبر تجسد انتماءهم لهذا الوطن وانحيازهم لمواطنيه ، فعذراً يا رئيس الوزراء نحتاج إلى أكثر من ذلك لإصلاح العراق .

التربية الكردستانية: برامجنا تتضمن تنفيذ ٤٦٠ مشروعاً متنوعاً العام الحالي

□ أربيل /آكانيوز

ذكر وزير تربية إقليم كردستان، ان برامجنا تتضمن تنفيذ ٤٦٠ مشروعاً تربوياً متنوعاً عام ٢٠١١، مبيناً ان تنفيذ المشاريع يشمل جميع انحاء اقليم كردستان.

وأوضح سفين دزيي لوكالة كردستان للأنباء أمس انه "تم تنفيذ ٩٥ برنامجاً تربوياً خلال العام الماضي ٢٠١٠ في محافظات اقليم كردستان الثلاث، تضمن بناء مدارس، وقد نفذتها مديريات التربية في مدن الاقليم".

وأشار الى ان "وزارة التربية الكردستانية، وضعت ضمن خطة برامجها، تنفيذ ٤٦٠ مشروعاً متنوعاً من ميزانية العام الحالي، تتضمن بناء رياض الاطفال، ومدارس ابتدائية واعدادية، ووحدات ادارية في جميع ارجاء الاقليم" مبيناً ان "المشاريع ستكتمل خلال العامين المقبلين، وبهذا ستنتهي جميع المشكلات المتعلقة بقلة الابنية المدرسية في مدن كردستان".

وبيّن دزيي بالقول ان "هناك ثلاثة مدارس متبقية في اربيل بدوام ثلاثي، وتتضمن خطتنا الغاء مسألة الدوام الثلاثي في جميع مدارس اقليم كردستان، ونسعى مستقبلاً لالغاء وجود دوامين في المدارس".

وافاد بالقول انه "ضمن المخطط الجديد وبالاعتماد على ميزانية خاصة، سيتم تشييد ١٠٦ مدارس عصرية في جميع انحاء الاقليم، وقد دخلت الان في مرحلة التنفيذ".

مصدر: المطابع السورية والتركية ترفض طبع أكياس نصب حلبجة

□ السليمانية /آكانيوز

قال المسؤول الإعلامي لنصب حلبجة، أن المطابع التركية والسورية امتنعت عن طبع الصور على الاكياس الخاصة بنصب حلبجة بسبب وجود علم اقليم كردستان ضمن الصور المطبوعة على تلك الاكياس. واوضح محمود حمه امين وكالة كردستان للانباء اننا "رأينا انه من الافضل، وبهدف تقديم خدمات للضيوف الذين يرتادون حلبجة ويزورون النصب التذكاري الموجود فيها، ان نقوم بطبع اكياس بمنظر جميل لكي نضع فيها الأقراص المدمجة والكتب الوثائقية الخاصة بالمدينة ونقدمها لاولئك الضيوف".

وأضاف "لهذا الغرض قمنا بتقديم تصميم خاص يمثل صورة المظهر الخارجي لنصب حلبجة وعلم اقليم كردستان، لاحدى الشركات لتقوم بطباعتها". وتابع حمه امين القول انه "من اجل ان يخرج العمل بمظهر جميل، قامت الشركة بارسال التصميم الى تركيا لتتم طباعته هناك، الا انه بسبب وجود علم اقليم كردستان ضمن التصميم، رفضت جميع المطابع انجاز العمل، ولذلك قامت الشركة بارسالها هذه المرة الى سوريا، الا ان العمل جوبه بالرفض ايضاً لحين رفع علم كردستان من التصميم".

واستدرك بالقول "بعد ذلك قمنا برفع العلم الكردستاني، وعندها قامت مطبعة سورية بانجاز العمل وطبعت منها ٢٠٠٠ نسخة".

الامانة العامة لمجلس الوزراء
اعلان / مناقصة رقم (٢٠١١/٣) تأهيل دار

تعلن الامانة العامة لمجلس الوزراء عن اجراء المناقصة رقم (٢٠١١/٣) والخاصة بتأهيل دار سكنية في المنطقة الخضراء/ حي التشريع وحسب الشروط العامة لمقاولات الاعمال المدنية والكهربائية بقسميها الاول والثاني وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لعام ٢٠٠٨ الصادرتين عن وزارة التخطيط فعلى الشركات المختصة مراجعة الدائرة المالية في الامانة العامة لمجلس الوزراء لغرض شراء وثائق المناقصة (جداول الكميات، المخططات والخرائط، جدول يبين آلية تحليل العطاءات) مقابل مبلغ قدره (٥٠٠٠٠) خمسون الف دينار عراقي غير قابل للرد وسيكون اخر موعد لاستلام العطاءات هو نهاية الدوام الرسمي ليوم الاحد الموافق (٢٠١١/٢/٢٠) في مبنى الامانة العامة لمجلس الوزراء ولا يتم استلام أي عطاء يرد بعد هذا الوقت على ان يكون موعد فتح العطاءات في اليوم التالي للغلق ويحق للمشترك حضوره او حضور من ينوب عنه اثناء عملية فتح العطاءات ولمزيد من التفصيل يمكن للمشتركين الاتصال على الهواتف (٧٤٣٣٠٩٥) او (٧٤٣٢٠٤٩) او على البريد الالكتروني. gmail.com@cmsctrade٢

المستمسكات المطلوبة:

١- الاعمال المماثلة المصدقة ٢- بيان القدرة الفنية ٣- بيان القدرة المالية ٤- تصنيف المقاول واختصاصه ٥- اجازة ممارسة المهنة ٦- التأمينات الأولية ٧- البيان الإداري ٨- شهادة التأسيس مصدقة ٩- براءة الذمة من الضريبة ١٠- كتابة الاسعار رقما وكتابة ١١- ختم جميع الاوراق المقدمة ١٢- جدول كميات مسعر ١٣- عدم وجود تحريف ١٤- ضرورة مطابقة فقرات العطاء مع المواصفات الفنية ١٥- وجود منهاج عمل واضح وكامل ١٦- ذكر طريقة الاتصال (صندوق بريد- فاكس- تلفون) ١٧- يكون تقديم العروض بيد مخول الشركة ويكون الظرف مختوم ويثبت عليه محتويات الظرف مع ملاحظة الاتي:

١. الفقرات غير المسعرة تحسب ضمن المبلغ الاجمالي.
٢. مبلغ اوراق المناقصة غير قابلة للرد.
٣. ارفاق وصل شراء المناقصة.
٤. ارفاق مبلغ التأمينات الاولية (١٪) من مبلغ المناقصة بموجب خطاب ضمان او صك مصدق صادر من مصرف معتمد في العراق.
٥. يكون دفع المبالغ حسب الذرعة وحسب نسب انجاز الاعمال وبتأييد من اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ ومتابعة اعمال العقد.
٦. في حال رغبة الجهة المنفذة بالحصول على مبلغ السلفة النقدية البالغ (١٠٪) من قيمة العقد فعليها تقديم طلب تحريري بذلك مع جلب خطاب ضمان بنفس القيمة صادر من مصرف معتمد في العراق وتسترد السلفة بنفس النسبة من الدفعات الثلاثة الاولى.
٧. الغرامات التأخيرية بمقدار (مبلغ المناقصة/ مدة المناقصة) X ١٠٪.
٨. الالتزام بالتعليمات الحكومية بهذا الخصوص والمحاكم العراقية هي المرجعية في حل النزاعات.
٩. الغاء المناقصة لا يرتب على جهة التعاقد أي تعويض مادي غير استرداد مبلغ شراء وثائق المناقصة.
١٠. تتحمل الشركة التي تحال عليها المناقصة اجور الاعلان ورسم الطابع البالغ (٢) بالالف من القيمة الكلية للعقد وبنفس عملة العقد وتدفع قبل التوقيع.
١١. يتم توقيع العقد خلال فترة (١٥) يوم عند حصول الموافقة النهائية على الاحالة او تبليغ الشركة بذلك رسميا وبخلافه يتم اتخاذ كافة الاجراءات القانونية المترتبة على ذلك.
١٢. لا يباشر بتنفيذ الاعمال الاضافية او تغيير العمل الا بموجب امر تحريري صادر من جهة التعاقد وكذلك لا يحق للطرف الثاني التعاقد من الباطن الا بموافقة الطرف الاول تحريريا شرط ان يتطلب الامر ذلك.
١٣. يستقطع مبلغ (٣,٣٪) من كل دفعة امانات ضريبية تعاد للطرف الثاني بعد جلب كتاب براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب.
١٤. يتحمل الطرف الثاني التعويض عن الاضرار الناتجة عن تنفيذ العقد سواء عن الاشخاص او الاشياء.
١٥. اذا تجاوزت مدة التأخير اكثر من (٢٥٪) من المدة تسحب المناقصة.
١٦. جهة التعاقد غير ملزمة بقبول اوطئ العطاءات.
١٧. تطبيق تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاتها الصادرة عن وزارة التخطيط وتعليمات تنفيذ الموازنة والشروط العامة للمقاولات.
١٨. ادناه نسب الترجيح للمفاضلة بين العطاءات وفق المعايير الخاصة بالاشغال العامة بمختلف انواعها.

ت	العوامل	الاهمية النسبية لكل عامل (جزء من المائة)
١	مبلغ المناقصة	٤٥٪
٢	الفترة الزمنية للتنفيذ	١٠٪
٣	تصنيف المقاول	٥٪
٤	توفر المعدات التخصصية والكادر القيادي للمشروع	١٠٪
٥	الحسابات الختامية التي تظهر تحقيق الارباح خلال السنوات الثلاثة الاخيرة	٥٪
٦	حسن الاداء السابق	١٠٪
٧	الكفاءة المالية	٥٪
٨	الاعمال المماثلة المنجزة خلال السنوات الثلاثة الاخيرة والتي يجب ان تكون مؤيدة من قبل الجهة المعنية	١٠٪

الامين العام لمجلس الوزراء/ وكالة

الاتحاد العام للتعاون
الاتحاد التعاوني في محافظة بغداد
جمعية حي السلام الخدمية
إعـــــلان

تعلن جمعية حي السلام الخدمية عن إجراء مزايدة علنية لتأجير محلات وذلك بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشر الإعلان في الساعة العاشرة صباحا في مقر الجمعية فعلى الراغبين مراجعة مقر الجمعية خلف مركز شرطة حي العامل مستصحبين معهم التأمينات القانونية بنسبة ٢٠٪ من القيمة المقدرة ويتحمل من ترسو عليه المزايدة أجور نشر الإعلان والدلالية.

١- مكتب دلالية/السوق الوسط
٢- محل كهربائيات/ السوق الوسط
٣- محل توزيع تموينية/السوق الوسط
٤- محل خياطة صغير/ السوق الوسط

جمعية حي السلام الخدمية
رشيد حميد الفياض
رئيس مجلس الإدارة

جمهورية العراق
مجلس القضاء الأعلى
رئاسة محكمة استئناف بغداد الكرخ الاتحادية
محكمة الأحوال الشخصية في البياع
العدد/ ٨٥
التاريخ/٢٠١١/٢/٦

إعـــــلان

إلى المدعو/ صباح عبد الحسين ساجت

الساكن حي السلام/ ١٧ السويب للطلب المقدم من قبل المستدعية فلاح عبد الحسين ساجت لنصبها قيمة عليك لمجهولية محل إقامتك في الوقت الحاضر.

قررت المحكمة تبليغك إعلاناً في صحيفتين محليتين للحضور أمام هذه المحكمة إذا كنت داخل القطر خمسة عشر يوماً وإذا خارج القطر ثلاثين يوماً وعند عدم حضورك سوف تتخذ المحكمة الإجراءات ضدك وفق الأصول.

زينب ناجي شنين
معاون قضائي
القاضي
باسم ظاهر كمر
٢٠١١/٢/٦